# النرجسية النخبوية وانعدام الهوية:
# كارثة الديمقراطيين في العراق

ثائر كريم

ثمة نمطان للتعامل مع الهزائم الصغرى والكبرى في التاريخ. القوى الحية تحفزها حتى الهزائم الصغرى لتفحص دلالات الهزيمة موضوعيا فضلا عن مراجعة سياساتها البرنامجية ذاتيا والتمعن في مواقفها عمليا، بينما تنكفئ القوى الجامدة او الهامشية الى ترحيل هزائمها الكبرى، حتى، الى عدم كفاية الوعي الاجتماعي وعدم نضج العلاقات بين البشر وضعف التطور الانساني. وفي المحصلة، يجري ترويح العقل وتبرير الفشل بصفات الناس وخصائص الواقع مع القناعة (الحتمية) بانهما سيتغيران يوما ليصلا الى مستوى هذه القوى.يبدو ان التنظيمات اليسارية الديمقراطية والكثير من المجموعات الليبرالية في العراق تنتمي بلا منازع الى الدائرة الثانية. فهذه القوى لم تلبث منذ اعلان نتائج انتخابات ٣٠ كانون الثاني أن انكرت الواقع بوصفه شيئا مغلوطا أو مرفوضا لا يسير على وفق تصوراتها (الرفيعة)، وان التطور الموضوعي في الوعي والاقتصاد والسياسة سيقود، تلقائيا، الناس آجلا ام عاجلا الى معسكرها المتقدم. باختصار، لم تطلق هذه القوى العنان للفكر النقدي (لحد الان) لأن يستشرف دلالات هامشيتها الانتخابية وآثار حصولها على مجرد ٢ ٪ من اصوات الناخبين العراقيين. ولم تنكب على تمحيص ادائها في انتخابات ٣٠ كانون الثاني بما يطرح للناس بشفافية مواطن الخلل واسباب الفشل وهضم الدروس نحو نتائج ايجابية. لم نسمع بقائد انتقد دوره السلبي علانية، ولم نر تنظيما كشف عن اسباب اخفاقاته بصراحة، ولم نعرف عن قيادات جماعية أنها اعلنت عن فشلها في تفعيل برامجها وتعبئة الناس حولها. وكأن الجميع اتفق على الصمت في سياق الفرحة الكبيرة بنجاح الانتخابات.

يحق لكل الناس، حتما، ان يفرحوا بيوم الانتخابات العظيم، حتى وان كانوا من الخاسرين، ولكن للفرحة الوطنية زمناً وللمسؤولية الوطنية زمنا.

وفي الواقع لم تأت قوى اليسار الديمقراطي والاتجاه الوطني الليبرالي بالشيء الجديد منذ سقوط الصنم. لم ترفع معا، وبوضوح، برنامج الافق الوطني الديمقراطي، واقتصر نشاطها التعبوي على النخب، الى حد كبير، لم تجرؤ على المجاهرة بمبدأ (الدين لله والوطن للجميع)، انها، على العكس، مالأت الإسلام السياسي ولبست رداءه. فكيف لا يختار المؤمن اسلاميا سياسيا معروفا بل يذهب بدلا منه للعلماني؟ واخفقت هذه القوى في تسمية اعداء العملية السياسية السلمية بأسمائهم الحقيقية: بعثيون صداميون وسلفيون اسلاميون، اجتمعت مصالحهم مع دعاة عنف مغامرين ودوائر ارهاب ظلامية وقوى اقليمية متضررة منه. فكيف لا يعطي الناخب العراقي صوته لمن اعلن مرارا عن سعيه الثابت وعمل على اجتثاث جذور الاستبداد وقيادات الارهابيين؟ لم تعط هذه القوى تعريفا ملموسا لماهية (الهوية العراقية) في افق الاتحاد الطوعي بلحمة دولة القانون بل اكتفت بترديد شعار (الفدرالية) الغامض. فكيف لا يذهب الناخب الى احزاب كانت الفدرالية لها مطلبا سياسيا معروفا اصلا منذ سنين طويلة وتريده الان نموذجا سياسا قائما؟ لم تبذل هذه القوى الشيء الكثير لتجاوز وضعها النخبوي، بل اقتنعت بان الناس سيقفون تلقائيا وراء افكارها الصحيحة. فكيف لا يذهب الناخبون الى المساجد والجوامع والحسينيات ودواوين العشائر ومضايف الشيوخ ومراكز المريدين والمؤسسات؟

من المؤكد ان النظام الحزبي في العراق قائم، لحد الان، على تداخل غير مريح مع الافكار الدينية والمثل القومانية وانماط التعبئة العشائرية والروابط الطائفية. ويؤثر كل ذلك على اضعاف دور احزاب البرامج الايديولوجية والتنظيمات غير الطائفية. ان قيام نظام حزبي سياسي يسترشد بالهوية الوطنية واسس العمل الديمقراطي استرشادا حاسما هو استحقاق للدولة الوطنية. ومن المحتمل، تماما، ان ينمو هذا الاستحقاق عبر امتصاص أشكال التعبئة السياسية القائمة ضمن حدود العشيرة والقومية والمذهب والطائفة ويتجاوزها، إذ ان تلك الاشكال سمة متأصلة لانماط الاندماج الخاصة بالنظام السياسي ما قبل الوطني. اما الاندماج السياسي القائم على مشروع الدولة العراقية فانه يفترض انخراط الناس والمكان والدولة في كلٍ واحد على اساس فكرة الانتماء المشترك والولاء الاساسي لمؤسسات سياسية لا شخصانية.

اقول (من المحتمل) لان هذه الافتراضات لن تتحقق عفويا. وان هناك مجرد اتجاه موضوعي ممكن لان تعيد مكونات العراق المختلفة في سياقه تعريف نفسها اختياريا وتحديد مصالحها طوعيا ضمن المشروع الوطني. وقد يترافق ذلك مع نشوء منظومة قيم ومعايير ورموز مشتركة تربط الناس معا في ولاءات وطنية جديدة عابرة للتضامنات التقليدية، وهذا ما يتمناه –بوعي او ضمنيا– أصدقاؤنا من القوى اليسارية الديمقراطية والليبرالية.

ولكن المشكلة ان اعادة تعريف الهويات والمصالح والقيم تجري في سياقات متباينة قابلة لان تستثمرها كل القوى السياسية والمدنية. ان قوى اليسار الديمقراطي والوطني الليبرالي لا تعمل في فراغ، وان الاحزاب الإسلامية، شيعية وسنية، والتنظيمات القومية عربية وكردية وكيانات الاقليات السياسية جاءت لتبقى، وهي ستعمل بدورها على ادارة عملية اعادة تعريف الهويات والافاق لصالحها، وليس تبني أغلبها مفاهيم الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الانسان سوى دليل ساطع على ذلك. تسعى هذه القوى جميعا، اذن، الى الاستفادة من حالة التعدد لتمتصه في سياق سياسي حديث حقا وتجديدي مبدع احيانا، كما ان امتدادات القوى الاسلامية والقومية والاقليات بين انسجة المجتمع المدني ومنظماته تسير بوتائر أسرع مما يظنه الآخرون.

المهم، سيستعد اليساريون الديمقراطيون والليبراليون قريبا– اذا كانوا ينوون ذلك حقا– لخوض الانتخابات القادمة. ستتلاشى بالطبع الكثير من التنظيمات الصغيرة، سترجع القهقرى الى وضعها الطبيعي كمجموعات مثقفين صغيرة وفئات وسطى محدودة تسعى(غالبا باخلاص) لتغيير المجتمع العراقي صوب التحرر الانساني والازدهار. ولكن مكانها المحتمل سيكون خارج حلبة المنافسات السياسية الدائرة حول المؤسسات التنفيذية والتشريعية، اي مواقع صنع القرارات المصيرية.

ولكن هناك قوى تصر على البقاء (رغم علائم شيخوختها النظرية والتنظيمية) وتريد أخرى الاستمرار (مع فقر طرق تعبئتها الشعبية). وتسعى جماعات ثالثة إلى ان تقدم نفسها مرة أخرى (رغم نخبويتها). فلعل الشيوعيين يعرفون انهم حزب وطني رفيع وتاريخ بطولي ولكن، ايضا، بلا رؤية نظرية واضحة لدى الناس. وليس لهم الكثير من المواقف التجديدية التي يمكن ان يذكرها الناخب منذ سقوط الاستبداد. بذل الشيوعيون العراقيون جهودا كبيرة في الانتخابات ولكن لم يحصد نتائجها– بسبب ذلك– إلا غيرهم.

ولعل الديمقراطيين المستقلين يعلمون جيدا ان لهم افكارا جذابة، حقا، لكنها صالونية ولا تمتلك مقومات البقاء من دون امتدادات حقيقية بين ابناء البلاد. بل لم يجد نفعا وجود اربعة وزراء من بينهم في الحكومة (وهو عدد لا يتناسب مع تنظيمهم المحدود) في انتخاب اي مرشح منهم.

ولعل الوطنيين الديمقراطيين يدركون انهم عاشوا على صورة تاريخية جميلة ولكنها تنتمي إلى عقد الاربعينيات من القرن العشرين. وان عراق ٢٠٠٥ يفترض نمطا آخر للقيادة والتنظيم والتفكير.

ولعل اعضاء مجموعة قائمة (وطني) يعرفون انهم جزء بارز من الضمير العراقي الحي ثقافيا واخلاقيا، ولكنه في حقل السياسة الواقعية دوائر معزولة.

وتدرك القوى الصغيرة التي دخلت الجمعية الوطنية أوتلك التي بقيت خارجها ان ليس لها ارضية نظرية ثابتة وان اسس تعبئتها التنظيمية غير مضمونة النتائج ابدا.

ولعل الجميع يعرف ان العراقيين في ضمائرهم قبل عقولهم يدركون المواقف الانتهازية لكل القوى التي مالأت هذا الطرف او ذلك على حساب المبدأ والضمير.

ان القوى اليسارية والوطنية الديمقراطية هي الاكثر ادعاء لتبني الهوية العراقية العابرة للولاءات القديمة. ولكنها، ايضا، الاقل أخلاصا لفكرة التجمع حول الافق الوطني الديمقراطي. ان عدم وقوف هذه القوى معا وراء برنامج هذا الافق في ائتلاف عريض يضم ايجابيات البعض للبعض الآخر ويقلل من سلبيات الانعزال هو دليل على النرجسية والنخبوية وهشاشة الاحساس بالمسؤولية التاريخية، وبالنتيجة تتضرر هويتها الوطنية.

هل سيشكل ذلك واقعا مستعصيا يحكم بالموت غير الجليل على هذه القوى أو لعلها تستجيب لنداء الافق وتبرر مصداقيتها؟

# المعنى الاجتماعي للأرض في العراق

## الدولة والشيخ والفلاّح (٧.١)

توبي دوج
ترجمة: عادل العامل

**تقدّم (المدى)، هنا، الترجمة العربية للفصل السادس من كتاب الباحث البريطاني توبي دوج اختراع العراق (Inventning Iraq)، الصادر سنة ٢٠٠٣، وهو واحد من اهم ما كتب عن العراق في السنتين الاخيرتين.**

وقد قام بالترجمة الزميل عادل العامل، الذي أنجز الترجمة الكاملة للكتاب، وهو الآن بصدد النشر. ولابد لنا من أن ننوه، هنا، إلى ان الحلقة الثانية قد سبقت هذه الأولى في النشر في عدد الخميس الماضي (٢٨/ ٤)، وذلك بسبب خطأ فني محض.

(هل ينبغي ان نهدف الى شكل "بيروقراطي" للإدارة، كالشكل النافذ في تركيا وفي مصر، يتضمن سيطرةً مباشرة تمارسها حكومة مركزية، وتبديل الاتحاد العشائري الكونفدرالي القوي بوحدة Unit عشائرية أصغر او وحدة عشائرية فرعية، تمهيداً للملكية فردية بدلاً من جماعية للأرض؟ ام ينبغي ان يكون هدفنا ابقاء سلطة الرؤساء العشائريين واخضاعها لإجراءات الوقاية الرسمية، وتقويتها، وجعلهم الوكلاء والممثلين الرسميين للحكومة، ضمن مناطقهم الخاصة؟ لقد تم تبني السياسة الثانية آنذاك، لعدم وجود سياسة افضل، في ولاية البصرة، وبوجه خاص في منطقة المنتفك: فهل كان من الحكمة تطبيقها على ولاية بغداد؟ لقد كان لكلٍ من السياستين مَن يناصرها).

لم يكن هناك نقاش سياسي اكثر اهمية بالنسبة لصنع الدولة العراقية من ذلك المتعلق بنظام امتلاك الارض والدخل الحكومي، فما من قضية أخرى كانت تبين بشكل قوي جداً الطرق التي تؤثر بها المفاهيم البريطانية عن المجتمع العراقي في شكل الدولة والمجتمع، وكان هناك اجماع عريض بشأن اهداف اية سياسة مستقبلية للأرض، فكان من اللازم تحقيق اقصى ما يمكن من الزيادة في الدخل المستخلص من الانتاج الزراعي بشكل ضرائب من دون ان يكون هناك تهديد لقدرة الدولة على ضمان النظام في الوقت نفسه، غير ان استخدام سياسة ارضية لتحقيق هذه الاهداف ادى بالمفاهيم الاجتماعية المختلفة وسط المسؤولين الكولونياليين البريطانيين في العراق الى انفراج تام. وكان النقاش الشديد والغاضب في الغالب يدور حول دور الدولة المشكلة حديثا وقوتها المناسبة فيما يتعلق بالمجتمع الذي صممت هذه الدولة لضبطه وادارته. فهل كانت مؤسسات الدولة الناشئة قوية بما فيه الكفاية للتغلغل في المجتمع وتحويله؟ لقد كانت الرؤى الاجتماعية المتنافسة تفهم المجتمع الريفي بوصفه مكوناً حول الشيوخ والفلاحين، وتركز النقاش على طبيعة تفاعل الدولة مع كل منهما. فهل كان الفلاح عنصر زيادة maximizer عقلانياً مقيداً بحكم شيخه الاستبدادي؟ أم كان الفلاحون اعضاءً في وحدة Unit اجتماعية واقتصادية جماعية يمثلها الشيخ افضل تمثيل؟ لقد حدد هذا النقاش وقرر في آخر الامر الطريقة التي تطورت بها عصرية العراق.

وما أن عزز البريطانيون وضعهم في العراق، حتى بات من المسلم به على نطاق واسع ان النظام التركي لامتلاك الارض قد فهم بشكل سيئ وطبق كيفما اتفق. وفي أعقاب تمرد ١٩٢٠، كانت بقايا النظام التركي في حالة انهيار، وكانت المنازعات بشأن ملكية الأرض والدخل السبب الرئيس للاضطراب الاجتماعي. وقد سلطت المقترحات من أجل الاصلاح الضوء على الرؤيتين المتنازعتين لدى المجتمع العراقي: الجماعية والفردانية. وحين أصبحت الطريقتان مستقطبتين، وجد المسؤولون الأدنى انفسهم عالقين بينهما وتحت ضغط متزايد لاختيار واحدة منهما، وكان بالامكان فحص الانقسامات القائمة ضمن الطرق البريطانية المؤدية الى سياسة للأرض بمقارنة المقولات المختلفة المنشورة لفهم المجتمع الريفي. فقد كان لوحدات التحليل الرئيسة الثلاث، شيخ وسركال وملاك mallak، معان متميزة، وكان استعمالها يحمل نتائج ايديولوجية اضافة للنتائج العملية، ويتفحص الكيفية التي استعملت بها هذه المقولات الثلاث في مناطق مختلفة من العراق الأوسط والجنوبي، المنتفك، والعمارة، والديلم، يمكن فهم حدود الغلط ضمن المفاهيم الاجتماعية البريطانية المتعلقة بتكوين العراق، بصورة افضل.

لقد نشر الزعماء البارزون الثلاثة في النقاش المحيط بقضية الأرض، ستيفن لونغريغ Longrigg، وإيرنست دوسون، وهنري دوبز، مفاهيم مختلفة للدولة والبنى الاجتماعية وتأثيرات العصرية modernity في كلتيهما. وكان لونغريغ قد ارتقى مراتب الادارة الانتدابية ليصبح سكرتير الدخل الحكومي لدى وزارة المالية وأصبح سير ايرنست دوسون خبير الأرض الكولونيالي المبرز وبعد أن شغل مناصب المسّاح العام، وكيل وزير الدولة للمالية، والمستشار المالي للحكومة المصرية، مضى ليكتب تقريراً مهماً عن مشكلة الأرض في فلسطين. وفي النهاية، تهيمن شخصية هنري دوبز على قضية الأرض والدخل في العراق من عام ١٩١٥ الى عام ١٩٢٩ في الأقل، حين استقال من عمله مندوباً سامياً. ففي عام ١٩١٤ كان قد نقل من حكومة الهند ليصبح ضابطاً سياسياً مع قوات بريطانية في الشرق الأوسط. ومن عام ١٩١٥ حتى ٣١ تموز ١٩١٦ كان ضابط الدخل الأول لقوة الحملة البريطانية في العراق. ودوبز هو الذي نفذ التحقيق الأشمل في أساس نظام الأرض العثماني في العراق وصاغ التنظيمات البريطانية المصممة لإصلاح وتبديل النظام التركي. فالكيفية التي نشر بها هؤلاء الخبراء البريطانيون الثلاثة في الأرض المقولات الاجتماعية لفهم المجتمع العراقي تبين التصورات والافتراضات الاجتماعية المختلفة وراء المحاولة البريطانية لخلق دولة عراقية ليبرالية حديثة.

# نحو تعزيز وحدة عمل القوى الديمقراطية

كاظم حبيب

دلت الانتخابات الأخيرة في العراق على عدد من الدروس المهمة التي لا غنى لكل الحركة الديمقراطية العراقية عنها. فوحدة عمل هذه القوى وتضافر جهودها يساعدها على تحقيق النجاحات ويضعها في مواقع جيدة في التفاوض من أجل تكريس القيم الديمقراطية والحضارية في العراق الجديد. كما أن العكس صحيح أيضاً. وينطبق هذا على سائر القوى السياسية، إذ أن في وحدة لحمتها، القدرة على إقناع الجماهير بما تسعى إلى تنفيذه في العراق الجديد، وقد برهنت الحركة الديمقراطية الكردستانية على وعي عميق بهذا الدرس ومارسته في كردستان العراق وحققت نجاحات ممتازة لصالح الحركة الديمقراطية ولصالح التفاوض من مواقع مناسبة بشأن وضع الدستور والقضايا التي يمكن أن تكون ذات خلاف في المرحلة الراهنة، في حين برهنت القوى الديمقراطية العربية على ابتعاد فعلي عن وعي التجربة والدروس المستخلصة منها، وضعف توجهها جميعاً وعن أهمية التحري عن نقاط الالتقاء بدلاً من نقاط الاختلاف أو الاعتقاد بالقدرة الذاتية ومحاولة البرهنة على أن كلاً منها هو الأكثر قبولاً بين الناس، لأي سبب كان، وأنه سيحقق أفضل النتائج بالمقارنة مع غيره من القوى الديمقراطية العربية في العراق. وكانت النتائج الملموسة لجميع القوى الديمقراطية العربية تعبر عن فشل التكتيكات التي مارستها، وليست الجماهير مسؤولة عنها.

لا شك في أن نتائج الانتخابات لا تعبر عن حجم القوى الديمقراطية الحقيقي، بل تعبر عن جملة من الأوضاع الاستثنائية التي سادت العراق، كما تعبر عن رفض الجماهير الواسعة لتفكك هذه القوى وغرور بعض أبرز فصائلها وصوتها المرتفع أكثر مما يجب. كما فقدت القوى الديمقراطية البوصلة حينما لم تحاول الاتفاق مع القوى الديمقراطية الكردستانية في قائمة ديمقراطية موحدة ومحاولة إيجاد صيغة مناسبة لتوزيع المقاعد بدلاً من رفض الاتفاق، إذ أن الهدف لم يكن في من يحصل على الكمية الكبرى، بل في أن يكون للكتلة الديمقراطية الوزن المناسب لتؤثر في ميزان القوى لصالح العراق الديمقراطي ولصالح تحالفات أكثر معقولية مع بقية القوى التي حققت فوزاً في الانتخابات. إن القوى الديمقراطية العربية يفترض أن تعد نفسها، وهي كذلك، حليفا قديما وفعالا وثابتا للشعب الكردي وللقوى الديمقراطية في كردستان العراق، كما أن القوى الكردستانية كانت ولا تزال وستبقى حليفاً أساسياً للشعب العربي في العراق وللقوى الديمقراطية العربية، إذ أن جميع القوى الديمقراطية تسعى إلى إقامة عراق فيدرالي ديمقراطي ومدني حديث. وفي هذا يمكن أن تختلف القوى الديمقراطية العراقية من جميع القوميات عن بعض القوى السياسية العراقية، ومنها قوى الإسلام السياسي، وهو أمر طبيعي، إذ أن الاقتراب المتبادل بين القوى السياسية العراقية بحاجة إلى سنين أخرى لتعزيز الثقة المتبادلة والرؤية الواقعية للعراق الراهن بكل مكوناته والظروف الجديدة المحيطة بالعراق والإقليم والعالم ثم العصر الجديد الذي نعيش فيه، إذ أن العراق غير منفصل عن هذا العالم ولا يمكن أن يبتعد عن ركب الحضارة الجديدة وعن اتجاهاته الأساسية.

إن تشكيل الحكومة العراقية الجديدة من أحزاب وقوى في الجمعية الوطنية وخارجها مسألة مهمة لضمان مسيرة وضع الدستور وتنفيذ السياسات المتفق عليها في قانون الدولة المؤقت وتعميقها لصالح تكريس وتعزيز الديمقراطية والفيدرالية والحياة المدنية في البلاد، إلا أن من المهم أيضاً التهيئة المبكرة للانتخابات القادمة التي ستتم في نهاية العام الجاري. لهذا لا بد من استلهام دروس الانتخابات المنصرمة لتكون هادية لعمل الأحزاب والقوى الديمقراطية العراقية. ولدي القناعة بضرورة عمل الأحزاب والتجمعات الديمقراطية العراقية، بكل قومياتها، من أجل تحقيق توجهات أساسية خلال المدة القادمة للتحضير للانتخابات العامة، ومنها:

١. القناعة بإن المكنون أو الخزين الديمقراطي في المجتمع العراقي كبير جداً وعلينا جميعاً العمل على إخراجه إلى الواقع المعيش والاستفادة منه، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون الولوج إلى الأوساط الشعبية التي عانت الأمرين من النظام الدكتاتوري والعنصري السابق.

٢. إن مفهوم الأحزاب والقوى الديمقراطية العراقية ينبغي أن يتسع حقاً ليشمل أطيافاً من قوى اليسار الديمقراطي والقوى الديمقراطية المدنية والقوى الليبرالية التي تسعى إلى إقامة مجتمع مدني ودولة ديمقراطية فيدرالية مدنية حديثة، وهي أوسع بكثير مما برزت للعيان ومارست حقها في الانتخابات الأخيرة، إنها تمتد من كردستان الشماء والموصل الحدباء مروراً بوسط العراق وانتهاء بجنوبه اللاهب والبصرة الفيحاء، ولها تراث وتاريخ طويل في النضال من أجل الديمقراطية، ولكن لا يكفي التاريخ، بل نحن بحاجة إلى عمل يومي مستمر.

٣. وتحتل المرأة العراقية موقعاً مهماً في العملية السياسية وفي الانتخابات القادمة، إذ أن تجربتها الأخيرة برهنت على موقعها المهم لا في الترشيح حسب، بل في الإدلاء بصوتها والتأثير على مجرى الانتخابات، ولهذا أيضاً لا بد من العمل الأوسع والأكثر تأثيراً في صفوف المرأة العراقية.

٤. إن المهمة التي تواجه الحركة الديمقراطية العراقية تتلخص أيضاً في إبعاد العراق عن النزعات الطائفية والتمييز القومي والديني والمذهبي، وإلى تعميق روح المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، وروح المساواة التامة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وروح الاحترام الكامل لكل القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية والاعتراف بوجودها وحقوقها.

٥. إن السؤال الذي يطرح نفسه علينا هو كيف يمكننا إيصال ما نسعى إليه إلى الجماهير الشعبية بخطاب إنساني واضح وبسيط، خطاب بعيد عن الإيديولوجيا المتشددة والحديث عن الإستراتيجية ذات المدى الأبعد والخطاب السياسي التقليدي؟ إننا بحاجة إلى شباب، من النساء والرجال، يخوضون النضال اليومي مع الجماهير ويعون حاجات الشباب الذين يشكلون نسبة عالية جداً من سكان العراق، فضلاً عن وعيهم بحاجات المجتمع، نحن بحاجة إلى نظرة نقدية لما يجري في العراق وما يفترض أن يكون عليه. والشباب قادر على ذلك بشكل خاص، وعليهم يفترض أن تعتمد الحركة الديمقراطية العراقية.

٦. ويبدو لي أن الإعلام الديمقراطي للقوى الديمقراطية العراقية، وخاصة الإعلام العربي منه، لم يكن بالمستوى المطلوب، كما لم تستطع صحافة القوى الديمقراطية الوصول إلى المواقع الشعبية للتأثير فيها، وهو ما يُفترض دراسة أسبابه وسبل معالجته، على الرغم من المدة القصيرة المتبقية للانتخابات القادمة.

٧. وأتمنى على القوى الديمقراطية الكردستانية المتمثلة بالقائمة الكردستانية الموحدة أن تلعب دورها الملموس والبارز في هذه العملية من خلال دعوتها إلى لقاء القوى الديمقراطية العراقية بكل فصائلها وأطيافها والتباحث في أمر التحضير للانتخابات العامة القادمة على مستوى العراق، إذ في ذلك ضمانة أكيدة لنجاح المساعي المنشودة، ولا سيما ان وحدة القوى على مستوى كردستان يمكن أن تتعزز من خلال ذلك أيضاً.

أملي في أن تُغني هذه الملاحظات المتواضعة الأخوات والأخوة في العراق والخارج على أمل تحقيق تعاون وتنسيق وتحالف بين أحزاب وقوى الحركة الديمقراطية العراقية لكي تضع ثقلها في ميزان القوى السياسية العراقية لصالح الأهداف النبيلة التي تسعى إليها ولصالح خوض الانتخابات القادمة.

# عراق من؟

## أو أبوة الدكتاتور القسرية وتأثيراتها في حاضرنا

حسين التميمي

خلال العقود الثلاثة المنصرمة تم ترسيخ فكرة (الأب القائد)، وهذه الأبوة القسرية ألقت بظلالها على الكثير من مفردات حياتنا وتم بسط نفوذها على الوعي الجمعي للشعب العراقي –من حيث يعلم أو لا يعلم –، فصار الواحد منا يحيا تحت طائلة هذه الأبوة، شاء أم أبى، مثقفا كان أم متعلما أم شبه متعلم.

ولا نريد هنا أن نذهب بعيدا فنفصل آليات هذه المؤثرات وكيفية اشتغالها تفصيلا دقيقا يضع كل نموذج من النماذج في أعلاه على طاولة التشريح النفسي (اذا صح التعبير) لكن أشير الى أن اكثر النماذج تطرفا في رفض هذه الأبوة لم يمارس أكثر من دور الابن المتمرد الرافض لهذه الأبوة، وحتى هذا الرفض يمكن تفسيره احيانا بأنه نوع من الاعتراف الضمني بهذه الأبوة القسرية. وفي خط موازٍ لهذه الأبوة (للشعب)، يقع خط آخر هو خط ملكية هذا الأب للأشياء والموجودات، فنحن نعلم مثلا أن الطاغية كان يتعامل مع كل ما يقع ضمن حدود الخارطة الجغرافية للعراق بوصفه ملكا شرعيا له، ولا يحق لأي كان أن ينازعه على هذه الملكية، وما عطاياه من المال والاراضي وكل أنواع الهبات الى أناس معينين إلا تأكيد لهذه الملكية، وما بيعه الكثير من المعامل والمصانع الحكومية الى القطاع الخاص. إلا تأكيد وترسيخ لهذا الحق الأبوي. وقد فعل هذا التأكيد والترسيخ فعله في نفسية المواطن العراقي وعزز من سطوة الدكتاتور ونفوذه داخل كل أسرة عراقية، حتى صار كل أب يخشى من أن يجد نفسه في الشارع بين ليلة وضحاها، لأنه مهما امتلك من وثائق واوراق رسمية تؤكد ملكيته لما يملك، فإن الأب القائد يستطيع بكلمة واحدة منه ان ينتزع هذا البيت أو ذاك.

وفي خط موازٍ آخر، أدت حرباً (قادسية صدام) و(أم المعارك) الغرض المرجو منها في اشغال الإنسان عن الإحساس بإنسانيته وجعله دائم الشعور بالذنب والتقصير، فهو إما أن يكون هاربا من الخدمة أو متخلفاً عنها، وهذا مهما امتلك من وعي فإنه سيكون ثمة عار وهمي يلاحقه. هذا العار متأتٍ من غباء جمعي جعل الأغلبية يصدقون بأن ثمة مؤامرة على الوطن وأن عليهم أن يؤدوا واجبهم المقدس في خدمة العلم والدفاع عن حياض الوطن، لذا، هم ينظرون الى من يهرب من الخدمة العسكرية نظرة دونية. هذا بالنسبة لمن كان يمارس دور المتمرد على هذه الأبوة (العسكرية)، أما بالنسبة لمن كانوا منضبطين داخل حدود ومحددات القطيع، فهؤلاء كانوا يعيشون حالة خوف مزدوج. هو الخوف من زبانية الطاغية الذين كانوا يسدون منافذ الهروب والخوف ممن يدعى بـ (العدو) الذي يترصد خلف الساتر، وحتى أولئك الذين لا تشملهم شروط الالتحاق بالخدمة العسكرية ممن تزيد أعمارهم عن السن القانونية كانوا يعيشون خوفا مضاعفا، لأنهم يخشون على انفسهم من الجيش الشعبي من جهة ويخشون على ابنائهم الذين هم إما منخرطون في الخدمة ويمكن أن يموتوا في أي لحظة أو هاربون منها وممكن أيضا أن يموتوا برصاص (الرفاق). لذا يمكن القول أن العقود الثلاثة التي مضت (لحسن الحظ) كانت عقود خوف جمعي وأبوة قسرية مفروضة بطريقة دكتاتورية بشعة، لكن المفارقة أن ماحدث بعد ذلك هو إزالة الأب الظالم من دون الاتيان بأب بديل، وقد يبدو كلامي هذا لأي مواطن (في سويسرا مثلا) كلاما غبيا وساذجا، لكن المواطن العراقي سيفهم ما أعنيه، أكثر مما يفهم الحرية والديمقراطية، وكل ماحدث ويحدث منذ ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ حتى هذه اللحظة يشعر هذا المواطن بأنه تائه، لأن ما ترسخ لديه طوال العقود الماضية يصعب تغييره بين ليلة وضحاها، وأنا هنا لا أدعو الى إعادة صدام الى الحكم فهو قبل غيره بات يعلم جيدا بأنه أصبح ورقة خاسرة ولا يمكن المراهنة عليها مجددا، ولا أدعو أيضا الى تنصيب دكتاتور جديد، لأن هذا الأمر أصبح في حكم الماضي، لكن أظن أننا بحاجة الى شخص يشعرنا حقا بأنه عراقي صميم، وبأنه قادر على تحمل المسؤولية، شخص يتحدث الينا بصراحة ومباشرة بعيدا عن الديبلوماسية والحذلقات السياسية، شخص يقول لنا بصراحة ما الذي يجري الآن داخل الغرف البرلمانية المغلقة، شخص لديه من الشجاعة ما يدفعه الى مصارحة الشعب بأن لديه المشروع الذي سينقذ البلد، والذي يتلخص بالفقرة كذا وكذا، من دون لف أو دوران، وإذا كان ثمة أناس داخل البرلمان يعارضون طروحات هذا الشخص فليبادر هو ويطرحها على الشعب والشعب أولى من الساسة في معرفة الحقيقة. متى سيوجد هذا الشخص؟ ومتى تكون أبوتنا للحقيقة وحدها وليس لأي دكتاتور من دكتاتوريي الماضي والحاضر ؟ أظن أن وجود شخص أو مجموعة أشخاص رهين بوجود قاعدة مغايرة لما عهدناه في الماضي، قاعدة لها القدرة على الإيمان بقيم ومثل مغايرة لتلك التي ربينا عليها طيلة العقود المنصرمة، قاعدة ذات مرونة عالية ولها القدرة على استيعاب المتغيرات الحاصلة في عوالم أخرى أكثر تقدما وتطورا منا، قاعدة لها القدرة على الايمان بالانسان بوصفه قيمة عليا، قاعدة لها القدرة على استيعاب حقيقة أن التغيير لا يعني استبدال صنم الدكتاتورية بصنم العرقية أو الطائفية أو القومية أو أي مسمى آخر من مسميات التخلف والنكوص.

وإلى أن يحدث هذا سنظل (نتلفت) حولنا بحثا عمن يدلنا على الطريق، فيما الطريق أمامنا واضح بين ولا يحتاج الى أكثر من مجرد النظر بحيادية وعقلانية بعيدا عن كل المؤثرات.